



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	تونس الجزائر المغرب موريطانيا	الاشتراك سنوي
	سنة	سنة	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح ج ب 50 - 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ	300 د.ج 550 د.ج تزداد عليها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	النسخة الاصلية..... النسخة الاصلية وترجمتها

ثمن النسخة الاصلية 2,50 د.ج ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 5,00 د.ج ثمن العدد للسنتين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبتهم. يؤدي عن تغيير العنوان 3,00 د.ج ثمن النشر على أساس 20 د.ج للسطر.

فهرس

1410 الموافق 19 مايو سنة 1990 يتضمن تنظيم
مجلة المحكمة العليا وسيرها 701

مرسوم تنفيذي رقم 90 - 142 مؤرخ في 27 شوال عام
1410 الموافق 22 مايو سنة 1990 يعدل المرسوم رقم
84 - 296 المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 1984 المتمم،
والمتعلق بمهام التدريس والتكوين باعتبارهما عملاً ثانوياً 702

مرسوم تنفيذي رقم 90 - 143 مؤرخ في 27 شوال عام
1410 الموافق 22 مايو سنة 1990 يتضمن ترتيبات

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 90 - 139 مؤرخ في 24 شوال عام
1410 الموافق 19 مايو سنة 1990 يتعلق بتنظيم
المعهد الوطني للقضاء وسيره وحقوق الطلبة وواجباتهم. 695

مرسوم تنفيذي رقم 90 - 140 مؤرخ في 24 شوال عام
1410 الموافق 19 مايو سنة 1990 يتعلق بالاساتذة
المشاركين في المعهد الوطني للقضاء 700

مرسوم تنفيذي رقم 90 - 141 مؤرخ في 24 شوال عام

قائمة مختصرات وحدات القياس

الرمز	التعيين
سل	سنتلتر
غ	غرام
كلغ	كيلوغرام
ق	قنطار
ط	طن
مس/كلم	مسافر/كيلومتر
ط/كلم	طن/كيلومتر
و	وحدة
مق/كلم	المقر/كيلومتر

الرمز	التعيين
و.ج	وحدة حرارية
ك.و	كيلو واط
م.ط	متر طول
م2	متر مربع
م3	متر مكعب
دج	دينار
س	ساعة
ل	لتر
هل	هكتولتر

تطبق هذه الاحكام على كل بضاعة معروضة بالواجهة، وعلى بسطة البضائع، وبداخل المخازن، وفي الاسواق، وفي كل مكان مخصص للبيع بوجه عام، كما تنطبق على تقديم الخدمات الملصقة على مرأى من الجمهور.

المادة 2 : يتم إشهار الأسعار تجاه المستهلك باللغة والعملة الوطنيتين.

وينبغي أن يبرز السعر الموحد للسلعة أو الخدمة، وكذا كل المراجع أو البيانات الضرورية لتعريف البضاعة أو الخدمة المعروضتين للبيع. (التعيين، المراجع، الوزن، الكيل).

ويجب أن تكون هذه البيانات مرئية وسهلة القراءة من الاماكن التي يقف فيها الجمهور عادة عند القيام بشراء ما يحتاجه.

المادة 3 : ينطبق إشهار الأسعار بواسطة الوسم على البضائع الجاهزة التغليف والمكيفة أو الموضوعة على رفوف تكون في متناول الجمهور.

ويتعمل الوسم في ذكر سعر البضاعة وكذا المراجع على النحو الذي تحدده المادة 2 اعلاه.

وينبغي أن تكون هذه البيانات اما موضوعة على بطاقة مثبتة أو ملصقة بالبضاعة أو بتغليفها، أو مذكورة على البضاعة نفسها أو على تغليفها.

قرار مؤرخ في 23 شعبان عام 1410 الموافق 20 مارس سنة 1990 يتعلق بإشهار الأسعار.

إن وزير الاقتصاد،

- بمقتضى القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989، والمتعلق بالأسعار، لاسيما المادة 29 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 87 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990 والمتعلق بطريقة تحديد قواعد إشهار الأسعار،

- وبعد الاطلاع على القرار الصادر في 21 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 21 أبريل سنة 1976، والمتعلق بإشهار الأسعار،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : إن كل تاجر ملزم بإشهار أسعار السلع والخدمات المعروضة للبيع، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالأسعار، لاسيما المادة 29 منه، وتطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 90 - 87 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990، المذكور اعلاه.

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989، والمتعلق بالأسعار،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 83 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990 الذي يضبط شروط تحديد الأسعار عند الانتاج والاستيراد وكيفيات ذلك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 88 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990 والمتضمن تصنيف السلع والخدمات الخاضعة لنظام الأسعار المقتنة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 89 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990 والمتعلق بضبط الحد الاقصى لهوامش الربح عند الانتاج والتوزيع،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تطبيقا لاحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 - 89 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990 المذكور اعلاه، تضبط الحدود القصوى للربح والمطبقة عند الانتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة طبقا للجدول المرفق بهذا القرار.

المادة 2 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القرار.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 شعبان عام 1410 الموافق 20 مارس سنة 1990.

غازي حيدوسي

المادة 4 : يتمثل اشهار الأسعار بواسطة الاعلان في ذكر سعر البيع أو أسعار بيع السلع أو الخدمات المعروضة للبيع، على حامل يتكون من لوحة صغيرة، أو لوح، أو لافتة، أو جدول، أو من أية وسيلة أخرى ملائمة.

المادة 5 : ينطبق الاعلان عن الأسعار على اللوح خصوصا على النشاطات المتعلقة بالخدمات.

ويتمثل في ذكر أسعار الخدمات المقترحة على لوح لاتقل قياساته عن 40 سم × 30 سم ويكون معروضا على مرأى من الجمهور.

المادة 6 : يخص الاعلان عن الأسعار، بواسطة لوحة صغيرة، السلع التي تباع بالوحدة، أو بالوزن، أو بالكيل، أو المهيأة على الرفوف أو الواجهة. وينبغي أن يذكر باللوح الصغيرة، التي لاتقل قياساتها عن 15 سم × 15 سم، سعر البيع وكذا المراجع على النحو الذي تحدده المادة 2 أعلاه، ويجب أن توضع على البضاعة نفسها، أو على مقربة منها بكيفية لاتدع مجالا للشك في البضاعة المرتبطة بها.

المادة 7 : تلغى أحكام القرار الصادر في 21 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 21 أبريل سنة 1976 والمتعلق باشهار الأسعار.

المادة 8 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 شعبان عام 1410 الموافق 20 مارس سنة 1990.

غازي حيدوسي

قرار صادر في 23 شعبان عام 1410 الموافق 20 مارس سنة 1990 يتعلق بالحدود القصوى لهوامش الربح عند الانتاج والتوزيع.

إن وزير الاقتصاد،

- بمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،